الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.36

Distr.: General
8 February 1999

Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٦

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨،

الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسعدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(ج) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع)

(و) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

(ب) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنظيم الأعمال

البند ٩١: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

حلقة المناقشة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/53/L.34، A/C.2/53/L.28)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية (A/C.2/53/L.34)

١ - **السيدة أريستانييكوفا** (كازاخستان): عرضت مشروع القرار A/C.2/53/L.34 وقالت إن جمهورية إيران الإسلامية قد انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع. وأعربت عن أملها في أن يدعم أعضاء اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

مشروع قرار بشأن النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية (A/C.2/53/L.28)

٢ - **السيدة كيلي** (أمينة اللجنة): قالت إن من المتوقع، في ضوء المؤشرات الأولية، أن تكون مدة الاجتماع التنظيمي المشار إليه في الفقرة ٣ يومي عمل على أساس عقد جلستين في اليوم وسيتطلب ترجمة شفوية ووثائق في ست لغات. وسيجري تحديد الموعد بدقة بعد إجراء المشاورات وفي ضوء توفر خدمات المؤتمرات.

٣ - اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.28.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/53/L.31 و A/C.2/53/L.33)

(ج) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (تابع)

مشروع قرار بشأن إعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (A/C.2/53/L.31)

٤ - **السيدة وانيونيي** (كينيا): عرضت مشروع القرار A/C.2/53/L.31 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحثت اللجنة على تأييد اعتماده.

(و) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/C.2/53/L.33)

٥ - **السيدة فهمي** (مصر): عرضت مشروع القرار A/C.2/53/L.33 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والاتحاد الأوروبي ولفتت الانتباه بصفة خاصة، إلى الفقرات ٣ و ٤ و ٥ وأعربت عن أملها في أن تؤيد اللجنة مشروع القرار.

البنـــد ٩٤ مـــن جـــدول الأعمـــال: البيئـــة والتنميـــة المستدامة (تابع) (A/C.2/53/L.11 و Corr.1، A/C.2/53/L.29 و A/C.2/53/L.30)

مشروع قرار بشأن التعاون الدولي للحد من تأثير ظاهرة النينيو (A/C.2/53/L.30 و L.11 و Corr.1)

٦ - **السيد برندرغاست** (جامايكا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/53/L.30، **الذي قدمه على أساس** المشاورات الرسمية وغير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.11 و Corr.1 **الذي أصبح مقدموه** الآن هم الاتحاد الروسي واستراليا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وأشار إلى أن بعض التغييرات قد أجريت في النص. وأوصى باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٧ - **السيدة باتوريف** (البرتغال) **والسيد رايينا** (اسبانيا) **والسيد ماك إيلدوف** (أيرلندا): قالوا إن وفودهم كانت تأمل في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار الأصليين قبل قيام نائب الرئيس بعرضه.

٨ - اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.30.

٩ - سُحب مشروعا القرارين A/C.2/53/L.11 و Corr.1.

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

مشروع قرار بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي (A/C.2/53/L.29)

١٠ - **السيد كبيدي** (إثيوبيا): عرض مشروع القرار A/C.2/53/L.29 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ولفت الانتباه، بصفة خاصة، إلى الفقرة الخامسة من الديباجة وإلى الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٦ و ٧ و ١٠. وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة مشروع القرار.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع) (A/C.2/53/L.32)

(ب) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

مشروع قرار بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع) (A/C.2/53/L.32)

١١ - **السيد هاسبورو** (إندونيسيا): عرض مشروع القرار A/C.2/53/L.32 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب عن أمله في أن تكون استجابة اللجنة له إيجابية.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (A/C.2/53/L.27)

مشروع قرار بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/C.2/53/L.27)

١٢ - **السيدة جاتميكو - سينغيه** (إندونيسيا): عرضت مشروع القرار A/C.2/53/L.27 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعربت عن أملها في أن يتم النظر فيه بعين التأييد.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/53/L.9)

مشروع قرار بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ٢٠٠١ لاستعراض إنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/C.2/53/L.9)

١٣ - اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.9.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (تابع) (A/C.2/53/L.18)

مشروع قرار بشأن السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥ (A/C.2/53/L.18)

١٤ - **السيدة كيلي** (أمينة اللجنة): قالت مجيبة عن أسئلة طرحها عدد من الوفود إنه نظرا لكون القرار الذي أُذن بموجبه بإعداد تقرير الأمين العام عن مسألة الائتمانات الصغيرة، أي قرار الجمعية العامة 52/194 قد اعتمد تحت البند المعنون تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)، فقد رأت الأمانة العامة أن من الأفضل إصدار مشروع القرار المعني تحت البند نفسه بدلا من تقسيم النظر في الموضوع بين بندين مختلفين من بنود جدول الأعمال.

١٥ - اعتمدت اللجنة القرار A/C.2/53/L.18.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/53/16، A/53/6، البرامج ١٨ و ٢٠ و ٢٨؛ و A/C.2/53/5)

١٦ - **الرئيس**: لفت انتباه اللجنة، بصفة خاصة، إلى رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس اللجنة الثانية من رئيس اللجنة الخامسة تم تعميمها بوصفها ملحقا للوثيقة A/C.2/53/5.

١٧ - **السيد هابسورو** (إندونيسيا): أشار إلى أن لجنة البرامج والتنسيق تنتظر آراء اللجنة الثانية عن التنقيحات التي تقترح إحداثها في الخطة المتوسطة الأجل وطلب إتاحة مزيد من الوقت لمجموعة الـ ٧٧ والصين لمناقشة هذه المسألة.

١٨ - **السيد ويرغيتر** (النمسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي وقال إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتأييد التوصية المتعلقة بتخطيط البرامج بالصيغة التي وردت في تقرير لجنة البرامج والتنسيق (A/53/16).

١٩ - **السيد غيدوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن تأييده القوي لممارسة طلب الحصول على مدخلات من الهيئات الفنية ذات الصلة بشأن المقترحات المتصلة بتخطيط البرامج قبل أن تعتمدها اللجنة الخامسة. وقال إن وفده يرحب بتوصيات لجنة البرامج والتنسيق وإنه يتطلع إلى اعتمادها بسرعة.

٢٠ - **السيدة فهمي** (مصر): أعربت عن موافقتها على أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لدراسة المقترحات في ضوء رسالة رئيس اللجنة الخامسة (A/C.2/53/5). وأشارت إلى أنه لا ينبغي للجنة أن تناقش الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل، إذ ليس في رسالة رئيس اللجنة الخامسة ذكر لإعادة ترتيب هذه الأولويات.

٢١ - **السيد بدروسو** (كوبا): أعرب عن مساندته للملاحظات التي أبداها ممثلا إندونيسيا ومصر، قائلا إن من الضروري جدا أن تقدم اللجنة الثانية آراءها بشأن مقترحات لجنة البرامج والتنسيق، وأن من الأفضل أن تفعل ذلك في شكل مقرر.

٢٢ - **الرئيس**: قال إن اللجنة ستستأنف نظرها في الموضوع في الأسبوع التالي.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/53/3، A/53/173-E/1998/87 و A/53/406)

٢٣ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى الفصول التي تهم اللجنة الثانية من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/53/3)، أي الفصول من الأول إلى الخامس والثامن (الأجزاء ألف إلى جيم وهاء إلى حاء) والعاشر.

٢٤ - **السيدة فاسيشت** (صندوق الأمم المتحدة للسكان): عرضت التقرير المتعلق بجائزة الأمم المتحدة للسكان (١٩٩٨) الوارد في الوثيقة A/53/406 وقالت إن جائزة عام ١٩٩٨ في الفئة "الفردية" منحت إلى البروفسور وينثر من جامايكا وفي الفئة "المؤسسية" لرابطة سابني لكبار السن في أوغندا.

٢٥ - ولفتت الانتباه إلى الفقرة ٩، وأشارت إلى أنه تم النظر في إمكانية السعي لدى المانحين الحاليين لتقديم مساهمات إضافية والبحث عن مانحين جدد.

٢٦ - **السيد بيرتوتشي** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ (A/53/173-E/1998/87) وقال إن التقرير استعرض مساهمات اجتماعي الخبراء الثالث عشر والرابع عشر بشأن برنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة (الفقرات ٧ إلى ١٣)، ووصف أثر الإصلاحات التي يقوم بها الأمين العام في القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المتعلق بأنشطة الإدارة العامة والتنمية (الفقرتان ١٤ و ١٥) وأوجز الخطوات المتخذة لدعم تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية. واسترعى الانتباه إلى الفقرة ١٠١ التي أيد فيها الأمين العام توصيات الاجتماع الرابع عشر لفريق الخبراء ومن ضمنها الاقتراح الداعي إلى إجراء استعراض أكثر شمولا وعمقا في عام ٢٠٠١.

تنظيم الأعمال

٢٧ - **الرئيس:** لفت انتباه اللجنة إلى الوثيقة A/C.2/53/6 التي تتضمن رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة الثانية من رئيس اللجنة الخامسة يطلب فيها من اللجنة الثانية استئناف مناقشتها العامة للبند ٩٣ من جدول الأعمال وبصفة خاصة لتقرير الأمين العام عن استخدام عائدات التنمية (A/53/374) وإحالة نتائج مداولاتها إلى اللجنة الخامسة. وقال إن بوسع أي وفد يريد الإدلاء ببيان أن يفعل ذلك في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي (تابع)

حلقة المناقشة "هل هناك نهج ثالث؟: الدول والأسواق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"

٢٨ - **الرئيس:** قدم المشاركين في حلقة المناقشة على النحو التالي: السيد غيدنز، مدير مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية (London School of Econonmics and Political Science)، السيدة ليم، أستاذة في جامعة ميتشغان، السيد بودوت، أمين حلقات كوبنهاغن الدراسية من أجل التقدم الاجتماعي (Copenhagen Seminars for Social Progress) والسيد بيانيم، من مؤسسة (New World Investments)، ودعاهم إلى النظر في ما إذا كان هناك نهج ثالث يكون بين الدول التي تمارس أقل قدر من التدخل والرأسماليين الليبراليين الجدد، من جهة، والدول المهتمة بالرفاهة الاجتماعية، من جهة أخرى.

٢٩ - **السيد غيدنز** (London School of Econonmics and Political Science): **قال إن "النهج الثالث" لا يمثل محاولة لوضع طريقة ثالثة بين الاشتراكية والليبرالية الجديدة بقدر ما هو طريقة لتجاوزهما. فسياسات النهج الثالث تدعو إلى وجود قيادة سياسية متسمة بالدينامية وتتخطى التصور الاشتراكي وهو أن الحكومة بيدها شفاء جميع الأدواء، وهو تصور كان سائدا طوال عشرين عاما تقريبا بعد الحرب العالمية الثانية، والتصور الليبرالي الجديد الذي يرى في السوق علاجا لجميع العلل. وينأى النهج الثالث، إلى حد ما، عن التقسيم المألوف بين سياسات اليسار واليمين ليركز على وسط سياسي نشط يتبنى مسائل تهم اليسار واليمين معا منها مسائل البيئة والعولمة. وترمي سياسات النهج الثالث إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاهتمام بالقيم الاجتماعية وهما هدف أساسي يسعى إلى تحقيقه تيار يسار الوسط السياسي في أوروبا وإلى حد ما في الولايات المتحدة الأمريكية.**

٣٠ - **واستطرد قائلا إن لسياسات النهج الثالث عددا من السمات الأساسية، فهي، أولا، تستهدف إعادة بناء الحكومة نفسها، بجعل الحكومات الكبيرة أكثر فعالية وذلك، في جملة أمور، من خلال الإصلاح الدستوري وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والشرعية، مثل استعادة الثقة في القيادة السياسية من خلال الشراكة بين الحكومة والمؤسسات الاقتصادية. والهدف الثاني هو إعادة بناء المجتمع المدني على الصعد المحلية والوطنية والعالمية بإقامة شراكة بين الحكومة الفعالة والكيانات غير الحكومية. أما الهدف الثالث فهو إعادة بناء الاقتصاد محليا ووطنيا وعالميا. وقد استعيض عن الجدل القديم حول التأميم مقابل التحول إلى القطاع الخاص بالبحث عن علاقة مناسبة بين التنظيم القانوني للاقتصاد ورفع القيود القانونية عنه. وقد أوضحت تجربة الاتحاد الروسي مدى أهمية وجود إطار من المؤسسات الاجتماعية لنجاح اقتصاد السوق.**

٣١ - **وأما الهدف الرابع فهو أن تصبح دولة الرفاهة مستجيبة لقضايا العصر الأساسية مثل العلاقة بين العولمة والحياة اليومية. وفي هذا الصدد، فإن تحقيق التوازن بين المجازفة والسلامة مهم على اعتبار أنه يمثل الصلة بين السياسة العامة والتنمية الاقتصادية. وينبغي أن تعترف دولة الرفاهة الجديدة بأن المجازفة عنصر حافز لا يتحتم التحكم فيه بصفة منتظمة. وخامسا، تدعو سياسات النهج الثلث إلى الإصلاح البيئي والاعتراف بعلاقة جديدة بين التنمية الاقتصادية وإحراز التقدم في مجال البيئة.**

٣٢ - **وفي الختام قال، إن الحوار الحاسم حول حسن إدارة الشؤون العالمية ينبغي أن يشمل النظر في إمكانية تحقيق الديمقراطية على مستوى يتجاوز الدولة - الأمة، على غرار ما يجسده الاتحاد الأوروبي، والتنظيم القانوني للاقتصاد العالمي. ولم يتحقق بعد توافق واضح في الآراء بشأن التنظيم الرسمي للاقتصاد وإن كانت الإرادة السياسية لتحقيق هذا التوافق في ازدياد. وأعلن أن عهد الليبرالية الجديدة قد انقضى، وأعلن عن توقعه بأن يسود مفهوم النهج الثالث الفكر السياسي خلال العشرين سنة المقبلة.**

٣٣ - **السيدة ليم** (جامعة ميتشيغان): **قالت إنها لا تعتقد بوجود "نهج ثالث" واحد ينطبق بالتساوي على البلدان كافة. بل ينبغي أن يقوم كل بلد بصوغ التشكيلة الجامعة بين سياسات الدولة وسياسات السوق التي تتناسب مع ظروفه الخاصة.**

٣٤ - وأضافت أن التجربة التي عرفتها في الآونة الأخيرة بلدان آسيا المتضررة من الأزمة المالية الإقليمية أكدت أهمية الإدارة السليمة لسياسة الاقتصاد الكلي؛ فمسؤولية سياسة الاقتصاد الكلي تعود للدولة - وحتى تتمكن الدولة من إدارة الاقتصاد بنجاح، ينبغي أن تتوفر لديها القدرات اللازمة، من حيث السلطة الإدارية والدراية الفنية والاستقلال الذاتي اللازم، أي أنها لا ينبغي أن تكون خاضعة لضغط المصالح السياسية المحلية القطاعية. وقد حققت بلدان آسيا التي لم تنحرف أسس اقتصادها الكلي إلا أقل القليل عن المستويات السليمة لموازين الحسابات الجارية والديون المحلية والخارجية والاحتياطيات من النقد الأجنبي، أداء أفضل كثيرا من غيرها خلال الأزمة. والفلبين مثل جدير بالاهتمام في هذا الصدد، إذ أن هذا البلد نجح، رغم مواضع الخلل الهيكلية المعروفة في اقتصاده، في احتواء الأضرار بفضل إدارة اقتصاده الكلي على نحو سليم ومتجاوب مع الأزمة. وبعبارة أخرى، يمكن أن تغطي الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي على كثير من العيوب الاقتصادية الكلية المتمثلة في أوجه القصور الهيكلية.

٣٥ - وقالت إن الأسواق الرأسمالية المفتوحة تزيد الضغوط التنظيمية على واضعي السياسات المحلية للمحافظة على القواعد الاقتصادية الكلية السليمة. ومن الحكمة أن تقوم البلدان بتأخير فتح حساباتها الرأسمالية إذا لم تتوفر لديها الهياكل الأساسية المؤسسية المحلية والسياسية للإبقاء على هذا الانضباط الاقتصادي الكلي الصارم. بيد أن عزل الإدارة الاقتصادية الكلية عن نظام التدفقات الحرة لرأس المال قد يضعف الحافز الذي يدفع الحكومات للاضطلاع بالإصلاحات اللازمة في القطاع المالي، وخاصة حينما تواجه هذه الحكومات ضغوطا سياسية داخلية لثنيها عن ذلك. وأيا كانت السياسة التي تختارها الحكومات، فإن توفر القدرات المناسبة والنزاهة والاستقلالية لدى الدولة شرط أساسي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٣٦ - وأشارت إلى أن تفادي هروب رؤوس الأموال المدمر للاقتصاد يستدعي أن يؤمن المتعاملون في الأسواق بأن سياسات الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة ستستمر في المستقبل. فقد بلغت الأزمة الآسيوية درجة غير متوقعة من الخطورة بسبب هروب رؤوس الأموال المحلية. ولذلك فإن تعزيز الثقة المحلية في الإدارة الحكومية الذي يقتضي حماية السياسات الاقتصادية من تدخل المصالح السياسية والمصالح الخاصة يعتبر أمرا بالغ الأهمية.

٣٧ - واستطردت قائلة إن سنغافورة، على صغر حجمها واتساع انفتاح اقتصادها، قد نجت إلى حد ما من الأزمة. وكان أداء اقتصادها جيدا طوال عقود بفضل اتباع سياسات التجارة الحرة والتدفق الحر لرؤوس الأموال، غير أن هذه السياسات اقترنت بوجود "دولة تنموية" فعالة استفادت من فرص الأسواق الخارجية وخففت، في الوقت نفسه، أسوأ الآثار الناجمة عن تقلب الأسواق الخارجية والاعتماد عليها. وأدت سياسة دعم الصناعة إلى إنشاء قطاع صناعي عالمي التوجه لم يتأثر نسبيا بالأزمة الإقليمية. ولولا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع المزايا النسبية في هذا المجال، لكان من المحتمل أن تكون سنغافورة ضعيفة ضعف هونغ كونغ التي اعتمدت على المزايا البنسبية الجامدة في الخدمات المالية والتجارية. وكان أداء نظام مجلس العملة في هونغ كونغ أضعف من أداء نظام العملة العائمة الموجه الذي تتبعه سنغافورة. وعلى الصعيد المحلي، تمارس حكومة سنغافورة قدرا كبيرا من المراقبة في أسواق العناصر الاقتصادية، مما يتيح للدولة وسائل محتملة كثيرة في مجال السياسات الاقتصادية يمكنها استخدامها لتكييف الاقتصاد مع الدورات الانكماشية والصدمات الخارجية.

٣٨ - وقالت إن نموذج سنغافورة يقدم إحدى صيغ "النهج الثالث" المتمثلة في الحفاظ على الاقتصاد الحر الذي ترعاه وتشكله تدخلات السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية للدولة. وينطوي قيام الدولة بدور المنشط للاقتصاد والمثبت له في آن واحد على أخطار كبيرة، إذ أنه يستدعي توفر درجة من القدرات للدولة وتمتعها بقدر من الاستقلال قد لا يتاح ضمانهما بسهولة. كما أن الأمر يتطلب وجود المؤسسات القانونية والمالية والتجارية المناسبة لتيسير أنشطة السوق الخاص. ولذلك لا يشكل هذا النهج سبيلا ينبغي للأمم الأخرى اتباعه. والأحرى أن يقوم كل بلد بإعداد تشكيلة خاصة به من السياسات التي تناسب ظروفه الذاتية.

٣٩ - **السيد بودون** (أمين حلقات كوبنهاغن الدراسية من أجل التقدم الاجتماعي Copenhagen Seminars for Social Progress): قال إن السعي إلى إيجاد "نهج ثالث" ضروري لا لتعزيز الحكومات فحسب بل والدول أيضا. فقد أدت العولمة إلى انقطاع الصلة بين الإنتاج وتقديم الخدمات، وتتردد كثير من الأنظمة السياسية في الاختيار بين مزايا الديمقراطية وما يساويها من مزايا التكنوقراطية. والمعايير الثقافية وأنظمة القيم التي تشكل أساس المجتمعات آخذة في التطور، وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين في المجالين الأخلاقي والفكري. وبصفة عامة، أصبح العالم مكانا يزداد خطورة بمرور الزمن. وصار التعاون الوطني والدولي أكثر أهمية من ذي قبل. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع الدول القوية المتمتعة بهوية وطنية صحيحة أن تفوض قدرا من السلطة والسيادة لمنظمة إقليمية دون أن تفقد تلك الهوية.

٤٠ - وقال إن للدولة الحديثة القوية، في رأيه، خمسة واجبات رئيسية هي: أولا، إقامة أساس اقتصادي لسبل عيش كل فرد. وقد أصبح هذا الهدف ممكن التحقيق بفضل مفاهيم السوق، غير أن سلطة الدولة ينبغي أن تمارس قدرا من المراقبة تفاديا للنزعة الطبيعية لتركيز السلطة الاقتصادية. ويلي هذا الهدف في الأهمية واجب النهوض بالفرد من خلال المهارات والمعارف المكتسبة من التعليم، فكل الأنبياء العظام في تاريخ البشرية كانوا معلمين. ثالثا، ينبغي للدولة أن تعود إلى طريق تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين مواطنيها كافة. وتقع عليها أيضا مسؤولية توفير الحماية والأمن لهم وصون حقوقهم الإنسانية. وآخر هذه الواجبات، واجب الدولة في المساهمة في إقامة صرح الثقافة الوطنية وإنشاء المجتمع الوطني اللذين يفضيان بالتالي إلى إقامة شكل جديد من العالمية - والدولة ليست العنصر الفاعل الوحيد في مجال الثقافة ولا ينبغي أن تكون كذلك، بل يتمثل دورها في تهيئة الأحوال اللازمة لنشوء هذه الثقافة.

٤١ - واستطرد قائلا إن ثمة نهجين ممكنين لتعزيز الدولة، أولهما ضرورة العودة إلى التمييز بين القطاعين العام والخاص. وقد بذلت، في السنوات القليلة المنصرمة، جهود كثيرة لتعزيز أواصر التعاون بين الدولة والقطاع الخاص وبين الدولة والمجتمع المدني، غير أنه ينبغي التسليم باختلاف أدوارهما والمحافظة على هذا الاختلاف. وينبغي اعتبار السوق وسيلة لتحقيق غاية؛ ودور الدولة في السوق هو إتاحة مجال المناورة له. ويكمن النهج الثاني في ضرورة قيام الدولة بتوجيه مسار المجتمع. وينطوي مفهوم تقديم الخدمات للمجتمع على بذل الجهد والتضحية، فالسعي الجاد إلى تقليل، الفقر مثلا، يستدعي الأخذ بمفهوم الاعتدال والاقتصاد في الإنفاق. ودعا، في الختام، إلى إقامة توازن بين المذهب العملي والمثالية في السعي إلى تحقيق الصالح العام.

٤٢ - **السيد بيانيم** (New World Investments): قال إن "النهج الثالث"، بقدر ما يعني التحرر من قيود التقسيم الإيديولوجي ومن أوجه الجمود في دولة الرفاهة وفي الرأسمالية، يمكن أن يساعد في إيجاد إطار لإعادة تحديد دور الدولة في الاقتصاد العالمي المتميز بالترابط المطرد والذي يعتمد استمراره على الشراكة الحقة.

٤٣ - وأشار إلى أن اهتمامات "العالم الأول" قد تأتت عنها بلورة برامج العمل من أجل التغيير. فقد شكلت ثورة ريغان - تاتشر، التي سعت إلى إصلاح أوجه الإسراف الظاهرة في دولة الرفاهة بإقامة دولة الحد الأدنى من التدخل، برامج التعديل الهيكلي التي تحملت أفقر فئات السكان في العالم عبء نتائجها الاجتماعية - وقد تم تكييف مفهوم التعديل الهيكلي نفسه المستمد من إعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبعد قرابة عقد من التعديل الهيكلي، نُسب فشل البرامج في دعم النمو الاقتصادي إلى قصور استجابة العرض، وخاصة في أمم أفريقيا النامية. ولم يؤخذ في الحسبان أبدا أن أسواقها كانت وليدة وبحاجة إلى الرعاية حتى تصبح أدوات قادرة على تخصيص الموارد الشحيحة. ولم يكد يرد ذكر لدور الدولة الحافز في تحقيق المعجزة الاقتصادية الآسيوية والدخول الاستراتيجي لهذه الدول إلى أغنى أسواق العالم في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٤ - وقد شكلت حاجة حكومات الوسط الإصلاحية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية إلى إيجاد إطار فكري وفلسفي لإصلاح التجاوزات البارزة لدولة الرفاهة وتسخير قوى السوق لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، سياسات واقتصادات النهج الثالث إلى حد كبير. وشكلت مسائل بناء الثقة في مؤسسات الدولة وزيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات مادة المناقشة. وبذل الجهد أيضا لتحديث كفاءة الدولة وقدراتها لتصبح شريكا مناسبا وموجها لاقتصاد ومجتمع المعلومات الناشئين. وفي إعادة قراءة لآدم سميت من منظور أكثر شمولا، أضفى جزء هام من المناقشة الوعي الاجتماعي على عمليات السوق. ولم يتصور آدم سميث أن تعمل قوى السوق والمصلحة الذاتية المستنيرة من أجل الصالح العام دون أسس أخلاقية متينة وبمعزل عن الانضباط الذاتي والعدالة. ولذلك، تشمل المناقشة الحالية عناصر ومبادئ يمكن ترقيتها إلى المستوى العالمي لتكون إطارا واسعا لإعادة بناء دور الدولة في نظام عالمي جديد قائم على الثقة والتضامن الدولي والشراكة الحقة.

٤٥ - وأضاف أن "النهج الثالث" ينبغي أن يوجه التركيز فيه إلى جوهر مفاهيم مثل الديمقراطية والإدارة السليمة واللامركزية والشراكة والتضامن. وما لم يتم التوصل إلى إجابة عن السؤال عن ماهية التقدم الاجتماعي، فلن يمكن رصد مدى إحراز المؤسسات تقدما صوب الأهداف التي وضعتها الدولة لها. وينبغي أن يستند دور الدولة إلى المبدأ الهندسي وهو مبدأ التحديد الدينامي للمواقع الذي يعني أن هذا الدور يختلف باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق البيئة الاقتصادية الدولية السريعة التحول، ينبغي أن يستند دور الدولة أيضا إلى مبدأ سياسة التدخل في حالة الأزمات - ومن شأن هذا النهج الاستباقي أن يمكّن الدولة من العمل، على الصعيدين الوطني والعالمي، على دعم الأهداف المشتركة تحقيقا للتقدم الاجتماعي.

٤٦ - وأضاف أنه يجب اتخاذ خطوات لإشاعة الديمقراطية في المؤسسات الدولية للتنمية كي تعكس عملياتها لاتخاذ القرارات وصنع السياسات اهتمامات العالم النامي. وإذا كان "النهج الثالث" يجتذب اهتمام الأمم النامية، فينبغي أن يُنظر إليه على اعتبار أنه موثوق وموضوعي. ومن اللازم تطبيق مبادئ الإنصاف والعدل والتضامن لا على الاقتصادات الوطنية في العالم المتقدم النمو فحسب، بل في العلاقات مع العالم النامي أيضا. فعلى سبيل

المثال، لا ينبغي إجراء المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الدولية في جو تسوده المصالح الوطنية الضيقة بل يسوده السعي إلى تحقيق مصالح الجميع. ويتيح البعد الأخلاقي "للنهج الثالث" الفرصة للعالم المتقدم النمو للمساهمة في إعادة تشكيل دولة تقلص الفساد إلى أقصى حد. وإذا صار المجتمع التجاري الدولي مساءلا أمام المجتمعات التي يمارس فيها نشاطه التجاري، فقد يتحقق نشوء الدولة القادرة على حماية مصالح الجميع، ولا سيما الضعفاء منهم.

٤٧ - وفي ما يتعلق بدور الأمم المتحدة في إعادة التفكير في الدولة، قال إن المنظمة ينبغي أن تكون محفلا لمناقشة برامج المساعدة الإنمائية في جو من الشراكة والكرامة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم وضع مؤشرات موضوعية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف الديمقراطية وحسن الإدارة وحقوق الإنسان والشفافية واللامركزية. والأمم المتحدة هي في أفضل وضع لتلبية هذه الحاجة.

٤٨ - وفي الختام قال، إنه إذا أريد لإعادة تشكيل الدولة أن تحظى بالالتزام الكامل من جانب الدول الأعضاء، وجب أن ينصب الاهتمام على جوهر المبادئ مع تمكين الدول من اختيار الهياكل والوسائل الخاصة لتحقيق هذه المبادئ؛ كما ينبغي تشجيع المناقشات الواسعة النطاق لتحقيق تفهم هذه الأهداف وتحسين فرص التنفيذ بعد قبول "النهج الثالث" إطارا قابلا للتطبيق لإعادة تشكيل الدولة كي تصبح وسيلة فعالة لتحقيق التقدم الاجتماعي.

٤٩ - **السيد غودرهام** (المملكة المتحدة): تساءل عما سيترتب على سياسات النهج الثالث من نتائج بالنسبة للأمم المتحدة وأنشطتها وعن الدور الذي قد تنهض به المنظمة في سياق الإدارة العالمية وتحقيق مزيد من الديمقراطية على الصعيد فوق القومي. ومع أن عملية العولمة أدت، في كثير من الأحيان، إلى انتقال للقوة والسلطة، لا تزال هناك حاجة مماثلة لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص إشراكا أكثر اكتمالا في عملية اتخاذ القرارات. وتساءل عن كيف ستتمكن الأمم المتحدة من التوفيق بين هذه التوترات المتباينة.

٥٠ - **السيد كيوانوكا** (أوغندا): قال إن سياسات النهج الثالث ثمرة فترة ما بعد تاتشر وريغان وإنها محاولة لإعادة هيكلة إدارة الدولة. ومع ذلك، فإن نحو ثلثي الحاضرين في الدورة الحالية هم من بلدان لا تزال تنميتها عند مستوى الاحتياجات الأساسية. وهذه البلدان بحاجة إلى أن تقوم الحكومة بدور فعال في تعبئة الموارد المحلية والخارجية وبناء الهياكل الأساسية وإقامة الديمقراطية ووضع أسس للحكم الجيد. وحري بالمشاركين في حلقة المناقشة إدراك هذه الحقيقة. ورغم المشكلات التي برزت في آسيا، لا تزال أفريقيا تعتقد بأنها ستتعلم شيئا من هذه المنطقة التي جعلت للدولة دورا نشطا في التنمية الاقتصادية.

٥١ - **السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): تساءل عما تستطيع الأمم المتحدة فعله لتعزيز دورها وعما إذا كان المشاركون في حلقة المناقشة يرون أن عليها التخلي عن مفهوم الترابط الذي لم يشر إليه أي منهم وتنقيح الميثاق كما توحي بذلك بعض بياناتهم.

٥٢ - **السيد فيربيك** (هولندا): قال إنه في الوقت الذي يدعو فيه بعض المشاركين في حلقة المناقشة إلى تعزيز دور الدولة، تنشط عمليات أخرى تتحرك في الاتجاه المضاد. وتساءل كيف يمكن التزام الواقعية تجاه

ظهور فاعلين آخرين في الساحة الدولية، مع إفساح مجال أوسع لتطوير الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة. واستفسر كيف يرى السيد غيدنز، الذي تحدث عن إحلال الديمقراطية في إدارة الاقتصاد العالمي، التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية في هذا المضمار. وأثنى على السيدة ليم لإشارتها إلى أن سياسة النهج الثالث لا تفرض نموذجا واحدا يطبق على نحو واحد.

٥٣ - **السيد جاياناما** (تايلند): استفسر إن كان بوسع السيدة ليم تقديم فكرة عن نوع النظام السياسي المطلوب لدعم الأنظمة الاقتصادية للنهج الثالث الشبيهة بالنظام الذي وصفته.

٥٤ - **السيد كوي تيانكاو** (الصين): قال إنه يوافق على أن كل النماذج مفيدة وأن أيا منها ليس مطلقا. وطالما قامت الدول بتوفير الحكم الفعال وآليات السوق الكفؤة وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير المجتمع الذي يوفر الرعاية لأفراده فبوسعها أن تختار "النهج الثالث" الخاص بها. وقد أصبح حسن الإدارة العالمية بندا من بنود جدول الأعمال الدولي في العقد الماضي استجابة لاهتمامات الدول الأكثر ازدهارا. وتتطلع الأمم المتحدة إلى ولاية ورسالة جديدتين في نطاق العولمة. وتساءل كيف يمكن أن تترجم الآراء التي قدمتها حلقة المناقشة إلى تعاون وإلى استجابة للأمم المتحدة.

٥٥ - **السيد كفالهايم** (النرويج): قال إن مصطلح "النهج الثالث" ليس جديدا وبصفة خاصة في اسكندنافيا رغم إعادة تعريف معناه باطراد. وأعرب عن ارتياحه للتركيز على دور الدولة في توفير التعليم والخدمات الاجتماعية. فهذه المجالات التي تمثل استثمارا طويل الأجل في مستقبل البلدان، قد أعطيت أقل مما يجب من الاهتمام في استراتيجيات التنمية المتعددة الأطراف. ومنذ وقت طويل تدعو الأمم المتحدة إلى تطوير التعليم والخدمات الاجتماعية، غير أن ركود الموارد أو تناقصها عرقلا عملها في هذا الصدد. وتساءل إن كانت لدى المشاركين في حلقة المناقشة أفكار عن السبل الكفيلة بحصول الأمم المتحدة على الالتزام السياسي بتوفير الموارد المناسبة لها.

٥٦ - **السيد سيبكو** (جنوب أفريقيا): ذكر أن عملية العولمة أدت إلى تهميش أفريقيا، وأن تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى هذه القارة تكاد لا تذكر. واستفسر عما سيقدمه "النهج الثالث" لأفريقيا.

٥٧ - **السيد بروزي** (إيطاليا): تساءل عما يمكن أن يسهم به "النهج الثالث" من حيث الجمع بين ملكية التنمية والتعاون العالمي في إطار الأمم المتحدة.

٥٨ - **السيد غيدنز** (London School of Economics and Political Science): قال إنه رغم اختلاف أشكال سياسات النهج الثالث، فإنها تشترك كلها في العناصر المتعلقة بإعادة بناء الحكومة والاقتصاد وتستخدم إطارا مشتركا. وبما أن هذه العملية تنطبق على جميع الدول، فستترتب عليها نتائج هامة للأمم المتحدة.

٥٩ - وأضاف أنه أقل تفاؤلا من غيره في أن تستمر سنغافورة في عصمة من الآثار الناجمة عن الأزمة الآسيوية. ومع أنه لا يدري أحد إن كانت الدول التي تفادت الأزمة ستتعرض لموجة ثانية من الصدمات، فإن من المهم الاستعداد لمواجهة هذا الاحتمال، في آسيا وفي غيرها.

٦٠ - وأعرب عن عدم موافقته على الآراء المعبر عنها بشأن دور الدولة وعن شعوره بأن من الخطأ السعي إلى إحياء الدولة بدلا من التركيز على الحكومة وحسن الإدارة في مختلف المستويات. وتثير سياسات النهج الثالث أسئلة عن نوع الحكومة التي تتوافق مع الحاجة إلى زيادة نطاق حرية الأفراد وعن أكثر أنظمة الرفاهة ملاءمة للعالم الحديث.

٦١ - وقال إن دور الأمم المتحدة أساسي في إطار العولمة. وفي إحدى المراحل، جردت العولمة الدولة من بعض مسؤولياتها السابقة وكان لها، في مرحلة ثانية، أثر "مخفف" تمثل في التوجه نحو تحقيق قدر أكبر من اللامركزية. وأفضت، في النهاية، إلى ترتيبات "جانبية" جديدة من خلال إنشاء مناطق وتجمعات إقليمية جديدة. وعلى الأمم المتحدة أن تُغير نظرتها إلى المنظمة بوصفها هيئة دولية تتكون أساسا من رابطة للدول وأن تستعيض عنها بهوية تتجاوز الأمم تساعدها في التدخل في مناطق ومجالات ومسائل لا تستطيع أن تقوم فيها بعمل في الوقت الراهن.

٦٢ - **السيدة ليم** (جامعة ميتشيغان): قالت إنها ستركز في تعليقاتها على دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستويين الاقتصاديين الجزئي والكلي. وفي هذا الصدد، تحتاج الحكومات إلى الاستجابة للأزمة على الصعيد الوطني، بتقوية وضعها الداخلي، وعلى الصعيد الدولي بالتعاون مع جيرانها لوضع ترتيبات واقية من الصدمات الاقتصادية. وسيكون للأمم المتحدة دور تضطلع به في هذا المجال الأخير.

٦٣ - وأضاف أن كثيرا من الحوار دار حول اختيار النظام السياسي الداعم لاقتصادات النهج الثالث. وقد يؤثر البعض إقامة اقتصاد قوي في ظل الديكتاتورية على ديمقراطية ضعيفة ذات اقتصاد غير مستقر. غير أن من محاسن الديمقراطية، أن الحكومات التي ينتخبها الشعب، مثل حكومة سنغافورة، تكون مساءلة أمام الناخبين وتقوم بإعداد سياسات تلبي احتياجاتهم. بيد أنه من التبسيط المفرط التمييز تمييزا قاطعا بين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية.

٦٤ - **السيد بودروت** (أمين حلقات كوبنهاغن الدراسية من أجل التقدم الاجتماعي Copenhagen Seminars of Social Progress): قال إن تعليقاته بشأن الدول يمكن أن تنطبق بالمثل على الأمم المتحدة. وبفضل القدرة على الإبداع والتصميم، تستطيع الأمم المتحدة تطوير الديمقراطية فيها بإشراك جهات فاعلة أخرى، مثل وسائط الإعلام والمؤسسات عبر الوطنية في الحوار، مما يجعلها أكثر تحملا للمسؤولية. والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي لها ولاية عالمية وعليها أن تحسن الاستفادة من الموارد للاضطلاع بولايتها.

٦٥ - **السيد نيانيم** (New World Investments): قال إن اللجنة قدمت مساهمة مفيدة لوضع السياسات الاقتصادية، غير أن المؤسسات الأخرى بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لإقامة علاقات غير عدائية مع شركائها في التنمية.

وينبغي إيجاد مناخ من الثقة في العلاقات التجارية مثلا لتفادي إعطاء الانطباع بأن المنظمة تستخدم لتمثيل المصالح الضيقة لعدد قليل من الدول القوية. وعلى الأمم المتحدة أن تنقل مواضع تركيزها وترحب بممثلين للدول مقابل الحكومات مما يحقق قدرا أكبر من التنوع ويثري المناقشات. والمنظمة بحاجة أيضا إلى تمويل أفضل للاضطلاع بولاياتها.

٦٦ - ويمكن أن تكون في سياسات النهج الثالث فائدة لأفريقيا بشرط عدم اتخاذ هذه الفلسفة ذريعة للتمسك بالسلطة. ومن الأفضل مراعاة حالة الدول النامية ومصالح الجميع، وخاصة خلال إجراء المفاوضات بشأن مسائل مثل التجارة.

٦٧ - واستطرد قائلا إن هناك جوانب كثيرة لتزكية "النهج الثالث". وجدير بالمجتمع الدولي أن يدرس بعناية جوهر مفاهيم النهج الثالث وأن يوجه اهتمامه إلى توفير حد أدنى من الاحتياجات لكل فرد.

٦٨ - الرئيس: قال إن النقاش كان خطوة أولى نحو مزيد من المشاركة في الجهود الرامية إلى إنشاء مجتمع يوفر قدرا أكبر من الرعاية لأفراده. وأضاف أنه يتطلع إلى مزيد من مثل هذه المناقشات في اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

- - - - -